التأصيل المعرفي في التعليم العالي بالسودان: الأبعاد والقضايا

(نحو استراتيجية قومية)

(بروفيسور محمد الحسن بريمة إبراهيم)

1- مقدمة

جاء في مقدمة استراتيجية "**إمام**" ربع القرنية عن قضية التأصيل المعرفي التي نحن بصددها الآتي:

"خلق الله تعالى الموت والحياة ليبلو الناس أيهم أحسن عملا، واستخلفهم في الأرض وجعل ما عليها من زينة مجالا لابتلائهم من خلال أعمالهم، شكراً أو كفراً، وجعل الوفاء بالأجور يوم القيامة، فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز.

نزّل الله تعالى الكتاب بعلمه، وجعل هذا العلم هدىً للناس، ودليلاً لهم للعمل في زينة الحياة الدنيا، وجعل لهم سمعاً وأبصاراً وأفئدة لتحصيله، وقلوبا يعقلون بها ذلك العلم بامتداداته الكونية للعمل بمقتضاه، وأمرهم ألا يقفوا ما ليس لهم به علم حتى لا يضلّوا ولا يشقوا، وحذّرهم من الفرح بما عندهم من العلم بظاهر الحياة الدنيا حتى لا ينقطعوا بعالم الشهادة عن عالم الغيب، فيغفلوا بذلك عن الدار الآخرة التي إليها معادهم.

نشأت حضارة الإسلام الأولى علي منهج التوحيد في إنتاج العلم والعمل به، فكانت تحديات الواقع تحفز العقل المسلم للنظر في كتاب الله المسطور وكتابه المنظور لاستنباط العلم الذي يبدد ظلمات تلك التحديات، ويستبين به صراط الله المستقيم في شعاب الحياة المختلفة. هكذا ولدت حضارة الإسلام الأولى، وتحققت عالميتها المعجزة بفضل التلازم بين العلم والإيمان والعمل الصالح في زينة الحياة الدنيا. ثم جاء زمان تراخت فيه هذه العلاقة التلازمية الاستراتيجية بين المحاور الثلاثة لدين الإسلام (العلم، الإيمان، العمل الصالح) فتخلّف العلم عن تحديات الواقع، وخرج العمل في زينة الحياة الدنيا

عن صراط الله المستقيم، فضعف الإيمان بسبب ذلك. كانت تلك بداية النهاية لحضارة الإسلام الأولى؛ وعجّل بتلك النهاية اجتياح الحضارة الغربية، بتجليات نموذجها الدنيوي العسكرية والثقافية والمعرفية، لما تبقى من معالم الحضارة الإسلامية وعالمها الجغرافي. ومنذ أكثر من قرنين من الزمان يعيش العالم الإسلامي مخاض اليقظة في ظل ازدواجية معرفية وثقافية خانقة، يهيمن فيها النموذج الغربي بمعرفته وثقافته الغالبة، وتتمترس فيها المعرفة والثقافة الإسلامية في خندق التراث.

إن قضية إسلام المعرفة(التأصيل المعرفي) في جوهرها هي بحث في كيفية إعادة التلازم والتفاعل الاستراتيجي بين العلم(عمارة العقل)، والإيمان(عمارة القلب)، والعمل الصالح في زينة الحياة الدنيا(عمارة الأرض)؛ خروجاً من إصر الازدواجية المعرفية والثقافية المقعد للأمة الإسلامية، واستئنافاً لحضارة التوحيد المتجسّدة في عالم الشهادة، الموصولة بعالم الغيب. إنها قضية تبحث في أمهات مسائل العلم من حيث المصدر والمحتوى والمنهج والمقصد، وتبحث في علاقة هذا العلم بالإيمان من جهة وعلاقته بالعمل من جهة أخرى، وتبحث في العلاقة التفاعلية بين العلم والإيمان والعمل كلهم جميعاً.

هكذا تتبلور المحاور الأساسية لقضية إسلام المعرفة في تحديد المصادر الإسلامية للعلم, ومنهج التعامل مع هذه المصادر، وطبيعة العلم المنتج منها، ومناهج توظيف هذا العلم لتحقيق مقاصد الدين؛ إيماناً في الأنفس وعملاً صالحاً في الحياة؛ وكيف يتم التعامل مع التراث الفكري الإسلامي والفكر الغربي بحيث نتجاوز متاهات القبول المطلق، أو الرفض المطلق، أو الانتقاء العشوائي لهذا الفكر أو ذاك، وما هي خصائص العالِم الذي يمكن أن ينتج هذا العلم.

يرجع الاهتمام الفكري والمؤسسي بقضية إسلام المعرفة في تعريفها أعلاه إلى الربع الأخير من القرن العشرين، حيث تم إنشاء المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنجطن في عام 1981م ليتولى استقطاب علماء الأمة الإسلامية للقضية، وليعمل على نشرها في كل بلاد العالم الإسلامي حيث تأسست له فروع، وتوّجت تلك الجهود بقيام الجامعة العالمية الإسلامية بماليزيا في عام 1983م. لقد أثمرت جهود المعهد العالمي، وغيره من المؤسسات العلمية التي بذلت وسعها في خدمة القضية، إنتاجاً علمياً رصيناً

في مختلف محاور القضية بانت من خلاله الأهمية الاستراتيجية لإسلام المعرفة في جهود الإصلاح والنهوض بالأمة الإسلامية.

كان من الثمار المباركة لجهود المعهد العالمي توطين قضية إسلام المعرفة في السودان في ثمانينات القرن الماضي، حيث عمل مكتبه بالسودان حينها علي استقطاب بعض أساتذة الجامعات السودانية للتواصل الفكري في القضية، تم تتويجه بمؤتمر كبير عن المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية عقد بقاعة الصداقة في عام 1987م، شراكة بين المعهد العالمي وكلية الآداب بجامعة الخرطوم. وفي عهد ثورة الإنقاذ الوطني أصبحت قضية إسلام المعرفة(التأصيل المعرفي) ركيزة من ركائز ثورة التعليم العالي، وتم التعبير عن هذا الالتزام الحكومي بإنشاء معهد إسلام المعرفة(إمام) بجامعة الجزيرة في عام 1990م، تلاه في العام 1993م إنشاء لجنة وإدارة تأصيل المعرفة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

2- أبعاد التأصيل المعرفي بالتعليم العالي السوداني

يمكن حصر الأبعاد المختلفة لقضية التأصيل المعرفي على مستوى التعليم العالي السوداني في الآتي:

1.2- البحث العلمي؛

2.2- المناهج؛

3.2- النشر العلمي؛

4.2- الدراسات العليا؛

5.2- التجمعات العلمية؛

6.2- التمويل؛

7.2- التأهيل الأكاديمي للأطر العلمية؛

8.2- البنية البحثية التحتية؛

9.2- السياسات القومية والمؤسسية المناسبة؛

10.2- بث ثقافة العلم في المجتمع؛

11.2- التدريب؛

12.2- الشراكات الذكية مع المجتمع الرسمي والمدني بالداخل والخارج؛

13.2- التنسيق بين المؤسسات المتخصصة في قضية التأصيل المعرفي بالتعليم العالي السوداني.

3- قضايا التأصيل المعرفي بالتعليم العالي السوداني

1.3- البحث العلمي

تظل قضية التأصيل المعرفي، إلى حين، قضية بحثية بامتياز، إذ ما زالت القضايا المعرفية الشائكة التي طرحت أول الأمر تحتاج إلى المزيد من البحث العلمي والتراكم المعرفي بحيث يؤدي ذلك إلى إنتاج رؤية توحيدية للعالم يتولد عنها نظام معرفي توحيدي تستبين منه الإجابة الأساسية المتعلقة بالآتي:

- مصادر العلم التوحيدي والعلاقة بينها وكيفية التعامل معها؛
- محتوى العلم التوحيدي في أبعاده المختلفة: الصورية، المعيارية والوصفية؛ وفي أبعاده النظرية والتطبيقية؛
- منهجية العلم التوحيدي ومناهج البحث العلمي المتخصصة التي يمكن أن تتولد عنها؛
- ما هي خصائص العالِم الذي يمكن أن ينتج علما توحيديا وكيف نوجده؟
- ما هي المقاصد الحياتية التوحيدية التي يسعى العلم التوحيدي لتحقيقها والأبعاد التطبيقية لذلك؟

هناك أيضا إشكالات المسارات التي ينبغي أن يسير فيها البحث ما بين بحوث في القضايا الكلية في فلسفة العلوم وبحوث في القضايا الجزئية التخصصية، وكيف يمكن الربط بينها بحيث يثري بعضها بعضا.

هناك أيضا أسئلة ملحة تتعلق بأين تلتقي وأين تفترق العلوم المتعلقة بالظاهرة الاجتماعية وتلك المتعلقة بالظاهرة الطبيعية، وأين تلتقي وأين تفترق مع المسماة اصطلاحا بالعلوم الشرعية، وكيف يمكن أن تستفيد من بعضها بما يحقق فعالية توظيف الموارد العلمية ويسرّع عملية التراكم والنضج المعرفي.

هناك حاجة إلى معرفة الأسباب التي تحول دون تراكم معرفي معقول في معظم، إن لم يكن كل، التخصصات؛ هل الأمر يتعلق بجهلنا في كيفية حدوث ذلك؟ هل تغلب علينا "الأنا" بحيث نأنف من الاعتراف ومن ثم الاستفادة من جهود بعضنا البعض؟ أم أن هناك إشكال في التواصل يحول بيننا وبين الاطلاع على إنتاج الآخرين؟

نحتاج أيضا إلى حصر وتقويم علمي رصين لكل ما أنجز من بحوث في مجال التأصيل المعرفي بالداخل والخارج بحيث نحدد أين كنا وأين نحن الآن وإلى أين نريد أن نصل وما هو المطلوب. لابد من جمع هذه المادة العلمية في بنك معلومات يسهل على المعنيين بالقضية في التعليم العالي السوداني الوصول إليه.

هناك سؤال يفرض نفسه يتعلق بالتخصصات العلمية الموروثة، سواء من تراثنا الإسلامي أو من النموذج المعرفي الغربي، إذ تجري جهود التأصيل المعرفي في ظل الالتزام الصارم بهذه التخصصات، ولم تفرز الجهود أي مؤشرات نحو علوم جديدة؛ فهل استقصت البشرية كل مساحات العلم الممكنة، أم نحن مبرمجون بحيث لا نستطيع الفكاك من أغلال التخصصات القائمة؛ وما الضرر الذي يمكن أن يلحق بعملية الاجتهاد والحرية العلمية التي لابد منها في قضية التأصيل المعرفي؟

2.3- المناهج الجامعية

أقترح تشكيل لجان متخصصة لوضع مناهج جامعية أصيلة ونموذجية، وتأليف كتب منهجية تخدمها في التخصصات التي يسمح التراكم المعرفي فيها بذلك، ومن ثم القيام بتسويقها للجامعات السودانية مع تقديم حوافز من وزارة التعليم العالي لأي جامعة تتبنى أيا من تلك المناهج.

وحيث لا يتيسر وضع مناهج تُؤلَّف كتب منهجية في القضايا الكلية المتعلقة بفلسفة العلم في كل تخصص وفي إسلام المعرفة عموما، وتشجع الجامعات على تدريسها كمطلوبات جامعية.

كذلك أقترح أن تُلزم جميع الجامعات بإدخال مادة فلسفة العلوم كمادة إجبارية لجميع الطلاب على أن يتم التمييز بين فلسفة العلوم الطبيعية وفلسفة العلوم الاجتماعية في التأليف المنهجي وفي تخصص الدارسين. ربما يفيد أن يُدعم مقرر فلسفة العلوم بمقرر آخر يتعلق بتاريخ العلم والعلماء في الحضارة الإسلامية.

3.3- النشر العلمي

القضايا في هذا المحور واضحة، فالمطلوب إصدار مجلات علمية محكمة متخصصة في قضايا التأصيل المعرفي مسنودة بمنشورات تسع جميع مستويات التأليف من كتب ومستلات وأوراق نقاش وكل أنواع السلاسل المعروفة. وتجب الإستفادة من كل وسائط النشر، التقليدي منها والحديث، مع الاهتمام التام بقضية توزيع ما ينشر بحيث يصل أولا بأول إلى المستهدفين، في الداخل والخارج. كذلك ينبغي توخي الحذر فيما يتعلق بجودة وجدة وأصالة المادة التي يتم نشرها. والمادة العلمية الصالحة للنشر قد تأتي من عالِم متخصص، أو من بحوث التخرج لطلاب الدراسات العليا.

4.3- الدراسات العليا

مخرجات البحث العلمي التأصيلي يجب أن تحوّل إلى مدخلات للدراسات العليا في مجال التأصيل المعرفي، لتتحول بدورها إلى منتجات علمية أرقى عبر صناعة البحث العلمي في الدراسات العليا.

الحقيقة أن الدراسات العليا التأصيلية لا يحول بينها وبين التوسع كمّا ونوعا إلا عنصر العلماء الأكفاء من أهل الاهتمام بالقضية في الجامعات السودانية، وهو يمثل جانب العرض في سوق الدراسات العليا، أما القضايا التي يمكن أن تبحث وطلاب البحث العلمي من داخل وخارج السودان ففي ذلك سعة. لذلك ينبغي تشجيع الجامعات على التوسع في الدراسات العليا التأصيلية بعد إعداد علماء متميزين، سواء عن طريق التأهيل العلمي لمنتمين إليها، أو عن طريق الاستفادة من الرصيد المتوفر للجامعات السودانية من علمائها المعنيين بالقضية، أو عن طريق التعاقد مع علماء من خارج السودان، أو عبر التعاون مع علماء ومؤسسات من خارج السودان، أو عن طريق الجمع بين كل هذه السبل.

5.3- التجمعات العلمية

أقصد بالتجمعات العلمية كل إطار مكاني وزماني أو معنوي يجمع لفيفا من العلماء للتفاكر والتحاور والتجادل حول قضية من القضايا العلمية، ويشمل ذلك المؤتمرات والندوات والورش والجمعيات العلمية. لا شك أن التجمعات العلمية لعبت دورا محوريا في إحداث الثورات العلمية عبر تاريخ العلم، وينبغي أن نمكّن لها لتلعب ذات الدور في الدفع بالثورة العلمية التأصيلية في السودان. أقترح إنشاء جمعيتين علميتين، إحداهما للعلوم الطبيعية والأخرى للعلوم الاجتماعية، تحت رعاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، على أن تقيم كل جمعية مؤتمرا سنويا يتعلق بأمر التأصيل في مجالها يدعى له العلماء من الداخل والخارج. ولا بأس من أن تنشئ كل جمعية جمعيات فرعية لها في التخصصات ذات الصلة.

6.3- التمويل

لا تخفى أهمية التمويل لإنجاح المسعى في جميع المحاور السابقة لأبعاد التأصيل المعرفي في التعليم العالي السوداني، ولما كانت الموارد المالية المتوقع تخصيصها من قبل الحكومة، على أي مستوى من مستوياتها، لن تفي إلا بالنذر اليسير مما هو مطلوب من تمويل، وجب البحث عن بدائل قومية للوفاء بتمويل المناشط العلمية ذات الطبيعة القومية، وبدائل ذاتية للمؤسسات العلمية العاملة لقضية التأصيل

المعرفي. ولعل البدائل الظاهرة هي الأوقاف والاستثمارات، ويقتضي هذا أن تقوم الحكومة بخطوات تشجيعية وتذليل الكثير من العوائق التي قد تؤدي إلى فشل المبادرات في هذا المجال.

7.3- التأهيل الأكاديمي للأطر العلمية

يقول المثل: "فاقد الشيئ لا يعطيه"، وهو مثل ينطبق إلى حد كبير على معظم المنشغلين بالبحث العلمي في قضية التأصيل المعرفي في السودان، ذلك أن عملية إنتاج علوم طبيعية واجتماعية أصيلة من منطلق رؤية الإسلام للعالم تحتاج من الباحث إلى عمق معرفي عام وفي تخصصه لا يتيحه نظام التعليم في السودان، على المستويين الجامعي وفوق الجامعي، وقد بيّن الفاروقي أسباب ذلك في معرض تشخيصه لأزمة التعليم في العالم الإسلامي. ولما كان معظم الباحثين المنخرطين في عملية التأصيل المعرفي، وهم من الشباب، قد تلقوا تعليمهم الجامعي وفوق الجامعي في السودان فهم، في غالبهم، يفتقرون إذن إلى العمق المعرفي المطلوب الذي أشرنا إليه، رغم أنهم قد لا يدركون هذه الحقيقة، وما أُبَرّئ نفسي. والنتيجة التي تترتب على هذا الوضع هي إنفاق موارد بشرية ومالية ووقتية في عملية التأصيل المعرفي دون أن ننجز شيئا يكافئ تلك الموارد والجهد المبذول في إدارتها، رغم أن زخم القضية الذي يمكن أن يحدثه جهد كهذا مطلوب لذاته.

إن قضية التأصيل المعرفي، لمن يريد أن يؤسس مجتمعا معاصرا على الإسلام، ويتقدم به، هي الجد ليس بالهزل، ولابد لمن يتصدى لها أن يأخذ كتابه بقوة. لذلك لابد من معالجة حاسمة وناجعة لإشكال العمق المعرفي الذي أشرت إليه، فهل إلى خروج من سبيل؟

أرى أن هناك سبيلان أساسيان للخروج، أولهما إنشاء جامعة للدراسات العليا التأصيلية في السودان تكون حاضنة للقضية، توفر لها الموارد ويستقطب لها خيرة العلماء المسلمين في التخصصات المختلفة من كل أنحاء العالم، يكون هدفها الأساس هو تأهيل باحثين متميزين في قضية التأصيل المعرفي، على المستوى المعرفي العام والمتخصص، وكذلك إنجاز بحوث علمية أصيلة تهيئ للثورة المعرفية المطلوبة. أما السبيل الثاني فهو انتقاء أميز خريجي الجامعات السودانية في العلوم المختلفة المستهدفة

بالتأصيل، والمؤسسة على النموذج الدنيوي الغربي، وابتعاثهم، بعد تهيأتهم في القضية وفيما ينتظر من ابتعاثهم، إلى أرقى الجامعات في الغرب للحصول على العمق المعرفي المطلوب، ببلوغ السقف المعرفي المتاح هناك، وللحصول على الدرجات العلا في تخصصاتهم. وهناك سبيل ثالث يجمع بين السبيلين أعلاه، وهو سبيل طويل الأمد يبدأ بالتأهيل كما في السبيل الثاني ثم ينتهي بتأسيس جامعة يقوم بأمرها هؤلاء المبعوثون، كما في السبيل الأول، بعد عودتهم.

8.3- البنية البحثية التحتية

أقصد بالبنية البحثية التحتية:

أولا؛ شبكة المعلومات التي تتيح بيسر المعلومات المتعلقة بالتأصيل المعرفي للباحث، وتمكّن الباحثين من التواصل الفعال مع بعضهم،

ثانيا؛ التكنولوجيا التي تمكّن الباحثين من الاستفادة القصوى من المعلومات المتاحة،

ثالثا؛ البيئة البحثية المناسبة من حيث المقر وسبل الانتقال،

رابعا؛ تدبير أمر المعيشة بحيث لا ينشغل بال الباحث بها.

أرى أن الإشكال الأساس هو في المحور الرابع المتعلق بمعاش الباحث، وما لم تتم معالجته بصورة مرضية فلا ينبغي أن ننتظر عائدا بحثيا ممن يكون تدبير أمر معاشه ومن يعول أكبر همّه.

9.3- السياسات القومية والمؤسسية المناسبة

أقصد بالسياسات القومية المناسبة تلك التي تجعل من قضية التأصيل المعرفي أمرا تتعلق به هُوية الأمة السودانية، ومن ثم تسن التشريعات التعليمية والمالية القومية التي تُلزم جهات الاختصاص بالقيام بواجبها تجاه خدمة القضية.

أقصد بالسياسات المؤسسية المناسبة تلك التي تُلزِم كلُّ مؤسسة معنية نفسها بها وفاءً بحق السياسات القومية الملزمة تجاه قضية التأصيل المعرفي.

10.3- بث ثقافة العلم في المجتمع

العلم دليل العمل في الإسلام، والمسلم مأمور ألا يقف ما ليس له به علم، وما لم تنتشر ثقافة الأخذ بأسباب العلم التوحيدي في كل شؤون الحياة بين أهل السودان فليس هناك من أمل في تجذير المشروع الإسلامي في المجتمع، ناهيك عن تحقيق تقدم وتحضّر بالإسلام. كذلك فإن قضية التأصيل المعرفي ذاتها لن تواجه التحديات الواقعية اللازمة لتراكم العلم الذي ينفع الناس ما لم يكن المجتمع نفسه واعيا بأهمية العلم، ساعيا إليه لحلحلة مشاكله. والوسائل والوسائط التي يمكن اتباعها لبث ثقافة العلم في المجتمع كثيرة ومتنوعة، منها باهظ التكلفة ومنها دون ذلك.

11.3- التدريب

التدريب المتعلق بقضية التأصيل المعرفي نوعان فيما أرى، أحدهما تدريب الباحثين والأكاديميين العاملين بالجامعات السودانية عموما، تعريفا لهم بالقضية في أبعادها المختلفة من أجل استقطابهم لها، وتمليكا لهم لمهارات البحث العلمي في دروبها الوعرة. والثاني تدريب المجتمع، الرسمي والمدني، لتمليكهم كل أنواع المهارات التي ينتجها البحث العلمي التأصيلي في ضروب الحياة المختلفة، كل بحسبه. ومهمة التدريب هذه ينبغي أن تتولاها مراكز البحث العلمي المختصة بالتأصيل في الجامعات السودانية، وتتولى الجهات المستفيدة تمويل الدورات التدريبية.

12.3- الشراكات الذكية مع المجتمع الرسمي والمدني

قضية التأصيل المعرفي قضية أمة، وثغرة بالغة الخطورة، وسدّها واجب يحتاج إلى جهود جبارة مستدامة تتضافر فيها إمكانات التعليم العالي والمجتمع الرسمي والمدني. لذلك تصبح الشراكات الذكية فيما بين المؤسسات العلمية المعنية بقضية التأصيل المعرفي، وفيما بينها وبين غيرها من مؤسسات

المجتمع، وسيلة فعالة لاستقطاب الموارد إن أحسن استغلالها. ويمكن أن تتمدد مثل هذه الشراكات لتصل الداخل السوداني بالخارج الإسلامي، لا سيما المؤسسات العلمية الشبيهة في الدول الإسلامية.

13.3- التنسيق بين مؤسسات التأصيل المعرفي

المطلوب هنا التواصل بين المؤسسات العلمية المتخصصة في قضية التأصيل المعرفي بالتعليم العالي السوداني من أجل التنسيق الدقيق والفعّال فيما بينها من أجل تحديد أولويات المجالات العلمية التي يلزم القيام بها، ووضع البرامج العلمية المشتركة ما أمكن ذلك، وحيث لا يمكن ذلك يجب تفادي تكرار ذات المناشط عبر المؤسسات توقيا لهدر الموارد. كذلك يجب التنسيق لضبط معايير الجودة لمؤسسات التأصيل المعرفي ولمخرجاتها العلمية، وللقيام بعمليات المتابعة والتقويم المستمر لمجمل جهود هذه المؤسسات.

تم بحمد الله